معالى الأستاذة/ فايزة أبو النجا

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

في البداية اسمحوا لي أن أقدم خالص الشكر على كريم الدعوة بالمشاركة في هذه الندوة وعلى تنظيم هذه الندوة وإثارة هذا الموضوع والذي وصف بأنه يحوطه الغموض وربما تكون هذه فرصة مواتية لإزالة بعض الغموض لدى حضراتكم.

وقبل أن نتحدث عن هذا الموضوع يحسن أن أتحدث أولاً عن مفهوم التعاون الدولي ونبذه تاريخية عنه.

فمفهوم التعاون الدولي بدأت نشأته في أعقاب الحرب العالمية الثانية وكما تعلمون حضراتكم ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية نشأ القطبين وبدأت مظاهر الحرب الباردة وتعرضت أوروبا نتيجة لحرب شرسة إلى دمار بالغ وكان أول مثال على تقديم المعونات الأجنبية المعونات التي قدمتها الولايات المتحدة إلى القارة الأوربية وبصفة خاصة لأوربا الغربية في ذلك الوقت في شكل خطة مارشال للتنمية فهذه كانت أول مفهوم متكامل وواضح للمعونات الأجنبية بالمفهوم والمعنى الحديث أيضاً كان نتيجة الحرب العالمية إنشاء العديد من المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالتها المتخصصة بالإضافة إلى ما يسمى بمنظومة الأمم المتحدة والتي

تشـــمل صـــندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي يعرف باسم بنك الإنشـــاء والتعمـــير هـــذه المنظومات كلها جعلت هدفها الأساسي هو التنمـــية وبالتالـــي بـــرز مفهوم التعاون الدولي وبدأ يأخذ دوراً أكثر وضـــوحاً في العلاقات الدولية بين الدول كما بدأت الأدبيات الخاصة بمفهـــوم الـــتعاون الدولـــي في مراكز البحث والجامعات والمراكز العلمـــية والثقافية وبدأت تظهر الكتب والأبحاث والعديد من الكتابات عـــن الـــتعاون الدولـــي وعـــن أهميته أيضاً في العلاقات والسياسات الخارجـــية للدول ولكن قد يتساءل البعض لماذا تحتاج دولة معينة إلى مساعدات خارجية ؟ هذا سؤال هام.

وأود أن أوضـــح هـــنا أن المعونـــات الأجنبـــية تعمل في كافة الأحـــوال علـــى سد ثلاث أنواع من الفجوات فهناك أولاً فجوة رأس المـــال وهى فجوات تنتج بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار فإذا لم يكـــن معـــدل الادخار مساوياً على الأقل لمعدل الاستثمار كانت هناك فجوة لا بد من ملئها وبالتالي فإن دور المعونات الأجنبية والمساعدات الأجنبية سد هذه الفجوة وأنا أفضل لفظ المساعدات عن المعونات في واقـــع الأمـــر فمســـاعدات التنمية تسد الفجوة في الفرق بين معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار ومصر بالتأكيد لديها هذه الفجوة فمعدلات الادخـــار فـــي مصر حوالي من ١٦ إلى ١٨% ومعدلات الاستثمار تـــتراوح بين ١٨ ، ٢٢% فهناك على الأقل من ٤ إلى ٦% فجوة بين

معـــدلات الادخـــار ومعدلات الاستثمار ينبغي ملؤها من موارد النقد الأجنبي.

الفجـــوة الثانـــية هي فجوة النقد الأجنبي وهى فجوة تنتج نتيجة العجـــز في الميزان التجاري لأي دولة وهو الفرق بين واردات الدولة وصـــادراتها أيضـــاً هناك نوع ثالث من الفجوات وهى الفجوات في المهـــارات البشـــرية – القدرات– أي المتطلبات التي ينبغى أن يكون عليها المكون البشرى لدولة ما وما هو متاح فعلاً كنتاج لنظام التعليم وغـــيره ولذلك أود أن أركز على أن الحصول على مساعدات أجنبية ليس عيباً على الإطلاق حتى الدول التي أصبحت متقدمة وغنية حالياً اعـــتمدت فـــي وقت من الأوقات في بداية نموها ونهضتها الصناعية علـــى المعونـــات الأجنبـــية كمـــا هو الحال بالنسبة لأوروبا الغربية والســـؤال الـــذي يطـــرح نفســـه هل يمكن الاستغناء عن المعونات الأجنبية؟

وخاصـــة بالنسبة لدولة نامية وكيف يمكن أن يتحقق ذلك فمصر دولة نامية لديها عجز في الميزان التجاري وبالتالي لديها فجوة ينبغى ســـدها مـــن مـــوارد النقد الأجنبي ولديها عجز في معدلات الادخار والاســـتثمار ولديهـــا عجـــز في المهارات البشرية وبالتالي المعونات والمساعدات الأجنبية للتنمية ضرورية لملأ هذه الفجوات ولكن ينبغى ألا تكـــون المســـاعدات الأجنبـــية ملجـــأ دائماً للاعتماد عليها بل أن

الاســـتراتيجية الواعية والرشيدة وطويلة المدى لأي دولة نامية ولأي حكومـــة رشـــيدة لا بد وأن تكون قائمة على أن مفهوم الاعتماد على المســـاعدات الخارجـــية مـــرحلة مؤقتة وأنها لا بد أن تكون اعتمادا مرحلـــياً حـــتى يمكن لاقتصاد الدولة أن يتحول من الاقتصاد المتلقي للمســـاعدة إلـــى الاقتصاد الذي يستطيع أولاً سد هذه الفجوات بزيادة الصـــادرات وبالتالي يحدث توازن بين الواردات والصادرات ونطمع فـــي أن تتفوق الصادرات على الواردات وبالتالي سيكون هناك فائض فـــي مـــوارد النقد الأجنبي لدى الدولة ثم أيضاً يرفع مستوى معدلات الادخـــار حتى يتوازن مع معدلات الاستثمار وبالتالي يصبح اقتصاد الدولة في غير حاجة إلى المساعدات الأجنبية.

إننـــي أجـــد ســـعادة بالغة حول ما يثار عن المعونات الأجنبية للتنمـــية لأن اهتمام الرأي العام ودوائر البحث العلمي بهذا الموضوع يعتـــبر ظاهـــرة صحية فهو يعبر عن الاهتمام بمصادر هذه المساعدة وهـــذا يمـــثل أيضـــاً دوراً رقابياً يرحب به أي مسؤول جاد في عمله يحـــاول أن يحقـــق أقصى استفادة ممكنة لاقتصاد بلده وأن تكون هذه المســـاعدات موجهـــة وفقاً لأولويات خطة التنمية في هذه الدولة لأن واقع الأمر أن أهم عنصر من عناصر تعظيم الاستفادة من المساعدات الأجنبية هو أن تكون الدولة المتلقية لهذه المساعدات محددة لأولوياتها بوضوح بمعنى أننا لدينا خطة تنمية ، خطة التنمية هذه خطة خمسية

أي علـــى مـــدى خمس سنوات محدد بها مشروعات محددة في كافة القطاعـــات سواء كانت قطاعات الصحة أو التعليم أو التنمية البشرية والإســـكان والمـــرافق ....الـــخ مـــن قطاعـــات التنمـــية الصناعية والاجتماعية في مصر.

فكلمـــا كانـــت لدينا خطط وأهداف وأولويات لهذه المشروعات وكلما حددنا احتياجاتنا من المساعدات الأجنبية لتنفيذ هذه المشروعات اســـتطعنا أولاً أن نـــتفاوض مع شركائنا في التنمية على أساس جيد يحدد الأولويات والأهداف وبالتالي نستطيع أن تكون هذه المفاوضات فـــي صـــالح مصر أما إذا لم تكن لدينا هذه الرؤية وهذا الوضوح في الأهـــداف والمجـــالات التي نريد أن ننفق فيها هذه المساعدات فأغلب الظن أن الذي يستفيد في النهاية هي الجهة التي تقدم المعونات وليست الجهة المتلقية، لذلك كان من الضروري جداً لكي نعظم استفادة مصر من هذه المساعدات أن نحدد أولوياتنا وأن يكون لدينا تصوراً واضحاً لها وهاهي المشروعات التي لها أولوية في خطة عمل الحكومة والتي نريد أن يساعدنا الآخرون من الأصدقاء في تمويلها وتنفيذها.

ولعلكـــم تلاحظون أنني استعملت تعبير شركائنا في التنمية ولم أستعمل تعبير الدول المانحة وهذا عن قصد لماذا؟

لأن المســـاعدات الأجنبية للتنمية ليست منحة ولا هبة ولا عطية المســـاعدات تقدمهـــا الدول لأنها تستفيد منها أيضاً فالعديد من الدول

الآن جعلت مفهوم التعاون الدولي حجر الأساس في سياستها الخارجية وفـــى علاقـــتها مع الدول الأخرى خاصة مع دول العالم النامي سواء الـــدول النامية أو الدول الأقل نمواً وبالتالي هي تستفيد لأنها تقدم هذه المساعدات في إطار تحقيق أهداف سياساتها الخارجية.

فهي تقدم هذه المساعدات أيضاً لأن جزءاً منها يستفيده أبناء هذه الدولـــة من الخبراء والاستشاريين وخلافه وفى بعضها يتم الاستعانة بـــالمعدات والأجهزة التي تأتى من هذه الدولة تحديداً وبالتالي المنفعة متبادلة وطالما أن المنفعة متبادلة فليس هناك منحة وليس هناك عطية ولـــيس هـــناك هـــبة وبالتالي فالمسألة مسألة شراكة وينبغي أن يكون الـــتعامل علـــى مستوى الشراكة ولذلك فأنا أصر على أن نتعامل مع شركائنا في التنمية من هذا المنطلق.

وعـــندما عبرت عن ذلك للدول التى تقدم لمصر معونات للتنمية كـــان هناك ترحيب كبير جداً من جانب هذه الدول وأصبحت العلاقة بيننا على أساس الشراكة وليس على أساس المنح والعطايا هذا مفهوم هام جداً وهناك مفهوم آخر وهو تحديد الأولويات فكان لابد لمصر أن تكـــون لها الرؤيا الواضحة لأولوياتها ليمكن الاستفادة من الكم الهائل مـــن المســـاعدات الأجنبية التي تحصل عليها ومصر دولة جاذبة جداً لتقديم المساعدات الخارجية فهناك العديد من الدول التي ترغب وتأتى لمصـــر لتقديم المساعدات سواء كان ذلك في شكل أرصدة لا ترد أو

علـــى شـــكل قروض ميسرة والمعروض على مستوى العالم يتناقص لأنـــه في ظروف الركود الاقتصادي العالمي تخفض الدول ميزانيتها المخصصـــة للمساعدات الرسمية ومع ذلك لا زال هناك إقبال واضح وجاذبـــية خاصـــة لمصر لتقديم مثل هذه المساعدات لماذا؟ ليس فقط حـــباً فـــي مصـــر ولكن لأن هذه الدول تدرك تماماً أن لمصر ثـــقلاً خاصـــاً وأن لهـــا دوراً رائداً في المنطقة وأنها تمثل فائدة كبيرة سواء مـــن موقعهـــا الجغرافي أو الاقتصادي أو التجاري أو من قبيل انتماء مصـــر إلى العديد من التكتلات الاقتصادية التي تفتح أسواقاً لا حدود لهـــا لأن مصر هي بوابة أوروبا وبوابة العالم الغربي للقارة الأفريقية وهـــى قلب العالم العربي وقلب السوق المشتركة فمصر عضوه مصر في السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا وعددها عشرين دولة وهـــى تفتح سوقاً تعداده حوالي ٣٠٠مليون نسمة بالإضافة إلى توقيع مصر على اتفاقية اتحاد الشراكة مع الاتحاد الأوربي والتي تفتح سوقاً لـــدول هـــذا الاتحاد وتعداده حوالي ٣٠٠ مليون نسمة وسوف يتسع حينما تزداد عضوية دول الاتحاد من ١٥ دولة إلى ٢٥ دولة في نهاية العام القادم.

كـــل هـــذه مزايا قد تكون فريدة بالنسبة لمصر مقارنة بأي دولة أخرى بالإضافة إلى ذلك هناك مقومات الاقتصاد المصري ذاته برغم كـــل الصـــعوبات التي يواجهها وأخرها الصعوبات التي يواجهها منذ

أحداث سبتمبر ٢٠٠١م وتمكنه من المرور من ذلك ولكنه يواجه الآن شبح اندلاع الحرب مرة أخرى في المنطقة لأن الاقتصاد المصري يعتمد على عناصر رئيسية للدخل القومي في مصر منها السياحة والسياحة وإن كانت قطاعاً مربحاً للغاية إلا أنه قطاع هش للغاية يتأثر تأثيراً مباشراً بالتطورات الإقليمية والعالمية كما شاهدنا في أحداث سبتمبر وكما نشاهد اليوم فيما يتعلق بعدم الاستقرار الجاري في المنطقة بسبب الأوضاع في العراق. وأيضاً بسبب عدم الاستقرار واستمرار العدوان الإسرائيلي وممارساته في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لذلك كله فإن مصر دولة جاذبة للمساعدات الأجنبية للتنمية والاستثمار فمصر تقوم حالياً بتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي بإجراءات عديدة سواء كان ذلك على مستوى الإصلاح الهيكلي أو الاقتصادي والنقدي والمالي والتشريعي، وآخر هذه الإجراءات كما تعلمون كان تحرير سعر الصرف الأسبوع الماضي.

ما هي الدولة التي تقدم لمصر مساعدات؟

في مقدمتها الولايات المتحدة وهى تقدم برنامجاً اقتصادياً للمساعدات سنوياً بلغ في العام الماضي ٦٥٥ مليون دولار.

وهناك اتفاق لتخفيض هذه المبالغ بنسبة ٥% على مدى عشر سنوات أي أن هذا المبلغ يتناقص بمقدار ٤٠مليون دولار كل عام.

هـذه المسـاعدات بدأت في الثمانينات وفى أعقاب اتفاق السلام وكانـت لمسـاعدة مصر لمواجهة تحديات ما بعد الحرب بين مصر وإسرائيل.

ورغم تباين وجهات النظر واختلاف الآراء حول هذه المعونات إلا أن المسـاعدات في الفترة الماضية أي ما يقرب من ربع قرن من الزمـن قـد حققـت فائدة كبيرة في تحقيق عملية وأهداف التنمية في مصـر سـواء كـان ذلـك في التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو المشـروعات الصـحية والتعليم و بصفة أساسية البنية التحتية والتي شهدت طفرة كبيرة منذ الثمانينات حتى الآن.

هناك أيضاً الاتحاد الأوروبي وهو أكبر شركاء مصر في التنمية وهـو مـن المجموعـات التي تقدم بشكل جماعي برنامج مساعدات يعـرف باسم البرنامج الوطني التأشيرى والبرنامج الحالي مدته ثلاث سـنوات وتـبلغ قيمته ٣٥٠ مليون يورو وهذا البرنامج يتضمن عدة بـرامج فرعـية يقـوم كل منها بتنفيذ مشروع حيوي من مشروعات التنمية في مصر.

وعلى سبيل المثال برنامج تحديث الصناعة وهو يعمل لمساعدة مصـر للدخـول في اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ فور تصديق مجلس الشعب المصري على ذلك حتى نكون مستعدين لهذه الاتفاقية لا بد أن نكـون قـد قمـنا بتحديث صناعتنا لنتمكن من تحقيق القدرة التنافسية

لمصـــر مـــع دول الاتحـــاد الأوروبي والقدرة التنافسية الآن أصبحت معـــيار لقوة الدول فأصبح الاقتصاد هو الذي يشكل السياسة في عالم اليوم وفى العلاقات الدولية بالإضافة إلى ثوابت معايير الأمن القومي ودوائرها بالنسبة لمصر.

فلا بد من تحقيق القدرة التنافسية للمنتج المصري سعراً وجودة بهدف النفاذ إلى الأسواق والمحافظة عليها .

ولذلـــك فـــإن برنامج تحديث الصناعة يمثل تحدياً كبيراً لمصر ولـــيس لنا خيار سوى أن ينجح البرنامج وكل الجهود الآن متضافرة لإنجاح هذا البرنامج

وهـــناك برنامج لتحديث قطاع الغزل والنسيج وهو قطاع يمثل أهمـــية حـــيوية بالنســـبة لمصر لأن صناعة الغزل والنسيج صناعة مصرية الجنسية فهي مصرية المنشأ ولا أدل على ذلك من الرسومات الموجـــودة على المعابد الفرعونية القديمة فهي صناعة ترتبط بأرض هـــذا الوطن ووجدان كل مصري ولذلك فهي تمثل ميزة نسبية حقيقية بالنســـبة لمصـــر وإذا نظرنا إلى عناصر اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبـــي نجـــد أنهـــا تقـــوم على عنصرين أساسين بالنسبة لمصر تســـتطيع أن تغـــزو بها الأسواق الأوربية هما المنتجات والحاصلات الزراعـــية والمنســـوجات وبالتالي لم نكن نستطيع أن نحدث الصناعة المصرية تحديثاً أفقياً ورأسياً التحديث الأفقي بمعنى أن أحدث الإدارة

والمهـــارات والقـــوى البشرية والرأسى بمعنى تحديث خطوط الإنتاج واســـتخدام التكنولوجـــيا الحديـــثة حتى يكون المنتج منتجاً قادراً على المنافسة الشرسة في الأسواق المفتوحة والمتنامية.

ومـــن هنا تأتى أهمية المساعدات الأجنبية المقدمة لتحديث قطاع الغزل والنسيج سواء من الاتحاد الأوروبي أو من الدول الأخرى ومن أهـــم شـــركائنا للتنمية أيضاً اليابان هذا العملاق الاقتصادي والذي بدأ نهضته الصناعية بتلقي المعونات والذي نعجب به اليوم وهناك اهتمام كبـــير بتدعـــيم العلاقـــات اليابانـــية المصرية من الجانبين المصري والياباني.

هـــناك أيضـــاً دول الاتحـــاد الأوروبـــي الأخرى وهناك أيضاً الصناديق العربية مثل الصندوق العربي والصندوق الكويتي وصندوق الأوبـــك وصـــندوق أبو ظبي، كل هذه الصناديق تحصل منها مصر علـــى معونات في شكل قروض ميسرة للغاية وهى قروض أقصى ما يمكـــن أن نقـــبله فـــيها يكون حوالي ٣% فوائد وتصل في أدناها إلى حوالي ٤/٣ % بفترات سماح تتراوح ما بين ٧، ١٠ سنوات وفترات أجل للقرض تتراوح ما بين ٣٠، ٤٠ سنة فهي قروض ميسرة للغاية وواقـــع الأمر بالنسبة لاقتصاديات الدول المتلقية للمعونات أنها عندما تدفـــع الأقساط بالإضافة إلى خدمة الدين فإنها تعيد فقط القيمة الاسمية للقرض على مدى ٣٠، ٤٠ سنه.

هـناك أيضـاً مؤسسـات الـتمويل الدولية والإقليمية المانحة وأشـهرها البـنك الدولي أو بنك الإنشاء والتعمير، فهناك حوالي ٢٩ مشـروع يـتم تمويلها حالياً من أهمها مشروع تنمية المهارات على مختلف قطاعات الدولة.

ويقـوم الـتعاون الدولي باعتباره المنسق القومي للمساعدات التـي تحصـل علـيها مصـر بالتنسيق مع كافة الوزارات والجهات الأخـرى وهـذا المشروع يتم التعاون فيه بين البنك الدولي والاتحاد الأوروبـي لرفع مهارات العاملين في قطاعات الدولة المختلفة خاصة المهارات الفنية أي خريجي المدارس الفنية ومدارس التلمذة الصناعية وخلافـه لأن فـي الواقـع لدينا عجز شديد في هذا المجال ولا يمكن لدولـة أن تبـنى نهضـة صناعية دون أن يكون لديهم هذه المهارات الفنـية والصـناعية والـتجارية الكافـية لتحقـيق ذلك، هناك أيضاً مشـروعات أخرى متنوعة خاصة بمجالات الري وتحسين سبل الري وكما تعلمون فإن مصر قد حققت طفرة كبيرة وميزة نسبية في تحسين سـبل الـري وأصبحت تصدر هذه الخبرة سواء إلى الدول الأفريقية الشقيقة أو الدول العربية أو الصديقة الأخرى.

ومصـادر التمويل لا تقتصر على هذه المصادر التقليدية فهناك أفكـار غـير تقليدية لتسهيل عملية التنمية في مصر فمثلاً هناك فكرة مبادلة الديون، وهى تعتمد أساساً على تحويل الديون التي على مصر

إلـــى مقـــابل بالعملـــة المحلية يتم من خلاله بالاتفاق مع الدول الدائنة تمويـــل عـــدد من المشروعات التنموية وقد أثبتت هذه الفكرة نجاحاً كبـــيراً وتـــم بـــالفعل مبادلة جزء من ديون مصر مع إيطاليا وألمانيا وسويسرا وجارى التفاوض مع فرنسا لتحقيق نفس الهدف وحتى الآن تم مبادلة مبلغ ٩٠٠ مليون دولار في إطار هذا التوجيه لمبادلة الديون بمكون محلى يتم استخدامه في تمويل مشروعات التنمية.

هناك أيضاً الحصول على المساعدات في شكل معونة فنية نظراً لأن هـــناك فجـــوة تكنولوجـــية بين الدول النامية بصفة عامة والدول المتقدمة بصفة خاصة ولسد هذه الفجوة التكنولوجية فنحن أيضاً نطلب مـــن شـــركائنا في التنمية أن يقدموا لنا المعونة الفنية اللازمة لبعض المشـــروعات ولذلـــك فهذا شكل من أشكال المساعدات الأجنبية هذه الأشكال كلها يتم التعامل بها مع شركائنا في التنمية طبقاً للحاجة.

فقـــد تتساءلون عن تحديد رؤية واضحة لأولويات عملية التنمية وماذا عن تحديد أهداف واضحة لخطتنا في عملية التنمية وفقاً للخطة الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة؟

واقع الأمر أنه قد حصل مؤخراً تطور جدير بالتقدير فلأول مرة فـــي مصر تم إعداد تصور واضح لخطة واضحة لكافة المشروعات التـــي تمـــثل أولويـــة لكافة قطاعات العمل الحكومي وكافة الوزارات والهيـــئات هذه الخطة توضح الأولويات للمشروعات لكل قطاع على

حـــدة من الجهات المعنية وهى تحدد المكون المحلى المقرر في خطة الدولـــة الخطـــة الخمسية كما تحدد المطلوب من موارد النقد الأجنبي لتنفـــيذ هـــذه المشـــروعات حيث تم إنشاء لجنة وزارية ثلاثية لتحديد أولويـــات هـــذه الخطة ورسم خريطة محددة لها وهذه اللجنة ضمت وزيـــر المالية ووزير التخطيط ووزير التعاون الدولي وقمنا بالتشاور مـــع كل وزارة على حدة لتحديد الأولويات ثم التنسيق بينها بما يتفق مـــع مشـــروعات التنمـــية المدرجة بالخطة ولأن لدينا خطة واضحة أســـتطيع من خلال التعاون الدولي أن أتفاوض مع شركائنا في التنمية مـــن مركز قوة لأني على علم بأولوياتي وأهدافي وبالتالي أستطيع أن أقـــول إن هـــذه هي المشروعات التي أريد أن تساعدونا فيها ويرحب بذلـــك شـــركاؤنا في التنمية لأنه يفخر بأنه ساعدنا في مشروع يحقق أهدافـــي وفقـــاً لأولوياتي والمثال على ذلك الصداقة المصرية اليابانية ومـــن ثمارهـــا مستشـــفى أبو الريش للأطفال ودار الأوبرا المصرية وكوبري قناة السويس.

هناك أيضاً بعض العوائق والصعوبات التي تواجهنا ولقد حققت مصـــر فوائد كبيرة من وراء هذه المنح والقروض كما أنه ليس هناك فرصـــة لرد هذه المنح والقروض لأنها لم تسلم إلى الحكومة في شكل أرصـــدة نقديـــة ولكنها تكون منحة لتمويل مشروع محدد يتم الاتفاق عليه مسبقاً وله مراحل محدودة وآجال زمنية محددة ويتم التمويل وفقاً

لكـل مـرحلة فليس هناك أى مجال لإعادة أموال ولكن ما يحدث أن هـناك بعـض المـنح التـي يعـاد تقسيطها بمعنى أن هناك أحياناً مشـروعات نتفق عليها في البداية ثم تغير الجهة المستفيدة رأيها في المشـروع ونرى أنه لم تكن هناك دراسات جدوى كافية لتحقيق هذا المشـروع بالشـكل الأمثل وبالتالي تريد أن تعدل من تصورها لهذا المشـروع والهـدف الذي تريد أن تحققه وبالتالى تبدأ عملية تفاوض جديـدة مع الطرف الذى قدم هذه المنحة لإعادة تخصيص هذه المنحة لمشـروع آخـر ممـاثل أو لـتطوير المشروع الذي تم الاتفاق عليه ويصـعب تنفـيذه إلى النهاية هذه هى بعض الأمثلة كما أنه لا بد أن يكـون المشـروع الـذي يتم التفاوض عليه للحصول على المساعدة مدرجـاً في خطة التنمية للدولة، والمشروعات المدرجة بخطة الدولة مشـروعات حكومية فقط وقد تكون المشروعات الحكومية بها مكون للقطاع الخاص بوضع آخر.

بالنسـبة للقطـاع الخاص فإن تحول كافة اقتصاديات العالم أو معظمهـا إلى اقتصاديات السوق المفتوح وإلى ظاهرة العولمة والتي أدت إلى أن العالم أصبح بلا حواجز فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والـتجارية وأيضاً إنشاء منظمة التجارة العالمية وهو تطور جوهري فـي عملـية التبادل التجاري بين الدول وما يترتب على إنشائها من الـتزامات دولـية ومصر باعتبارها عضو مؤسس في اتفاقية التجارة

منذ عام ١٩٩٥م وبعد جولة (أوروجواي) تلتزم التزاما كاملاً بهذه الاتفاقية وما يترتب عليها من مسؤوليات وقد قامت بتعديل مشروعاتها الوطنية لتواءم وتتجاوب مع الالتزامات الدولية المترتبة على هذه الاتفاقيات وعددها ٢٦ اتفاقية في مجالات التجارة والخدمات السلعية والإنتاجية والملكية الفكرية والإجراءات الصحية والزراعة إلى غير ذلك من أجل خلق مناخ جاذب للاستثمار في مصر.

وفي ضوء السوق المفتوح يصبح القطاع الخاص هو القاطرة الرئيسية لعملية التنمية وهذا هو توجه الحكومة المصرية والواقع الحالي أن القطاع الخاص يقود حوالي ٧٤% من الاستثمارات في الاقتصاد المصري وتتوجه الدولة إلى أن تصبح القيادة للقطاع الخاص بالكامل لأن هذا الاتجاه هو الذي يضمن للاقتصاد القدرة على المنافسة الحقيقية وإطلاق العنان لتحقيق الميزة النسبية لمصر في الأسواق العالمية ومن هنا جاء حرص مراكز التمويل العالمي على إنشاء نوافذ لتمويل القطاع الخاص وهذا ليس جزءاً مما يقدم للدولة من مساعدات رسمية بل يحصل عليها القطاع الخاص عن طريق الاتصال مباشرة بهذه المصادر ونقوم بتعريف القطاع الخاص بالفرص المتاحة للتمويل في المصادر المختلفة سواء كان على المستوى الثنائي أو المستوى المتعدد الأطراف.

وسياســة الإقــراض الخارجــي في مصر سياسة راشدة للغاية بمعــنى أن هــناك سقف محدد للاقتراض لا يتم تجاوزه بأي حال من الأحــوال ؟ ويقوم الرئيس مبارك بمتابعة هذا السقف بنفسه بحيث لا تزيد مديونية مصر الخارجية على ما هي عليه بأي شكل من الأشكال بــل أن لمصــر سجل ناصع البياض في تسديد أقساط ديونها وتسديد خدمــة ديونهــا فقد قمنا مؤخراً بتعجيل سداد ديوناً من البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقية.

فكــيف يحدد سقف الاقتراض الخارجي؟ يحدد سقف الاقتراض الخارجــي علــى أساس المبلغ السنوي الذي تدفعه مصر تسديداً لهذه الديــون وهو مبلغ يتراوح بين مليار وأثنين من عشرة ومليار ونصف دولار سنوياً ونعمل على أن يكون أقل من هذا المبلغ.